

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنبلية في بيان ما يتعلق بالعبادات والالتزامات الشرعية

عليه السلام وعلمه كونه غير ذي نية ونحو ذلك مما تواتر من حديث
من الاحاديث ان الله تعالى الحسنات والالام مكرم للمسيات كما
فضل الالام واذا سقطت الحسنات السيئات فانه كما خلا لغيره
من غير من اهل الموازنة كما لا يشق من ثواب التوبة بقدر ما اشق
من عقاب المعصية خلا للهدي على المشيئة من وجهين وهم البهيمية ومن وافقهم
قال الامام الهدي عليه السلام في رخصة الاجام مسئلة ابو هاشم والناييل
كن ليرفع لنا قوله للموازنة ان يترك لمن لم يعمل لابطال التوبة حكم
المعصية فيكون كالمعصية فيكون له في كل معصية
تاويها فوا كان معصية اخبرها فلا اذا استوى من غير
ما به سنة ومن غير خطه من تاب وكان اكثر ثوابا والمعلوم خلافه انتهى
وقد تقدم حكمه الاخرى وغيره ان اهايه واولهاه الابعلى في التوبة انها
تسقط العقاب بنفسها لا بالموازنة من طرف ذلك كما سجدت عما ذمنا اليه
انه قد علمت ثواب ثواب الحسنات الالامه القاطعة المعامره وقد دللنا على
شروطها في كتابنا من ثواب ولو سقط بها الحسنات ذنبها بلزم سنة
نقصان ثوابها لانه لو ثبت علم ما ذكره ذنب لا من عقل ولا من شرع احب
المحال في حق قوله تعالى ومن يعبد الله فانه يفتقره شراره وقوله تعالى
تظلم نفسا وان كان مشقا حرة من جردل والثواب ما
تقدم وايضا علم كلام الامام عليه السلام في هذا الفصل ما على القول ان
في الذنوب من غير مضاعف حتى تكون تلك المضاعف مكرم الحسنات والالام
تواضع ولما على ما اختار عليه السلام وحكاة عن الائمة عليهم السلام فان
قلنا ان الحسنات تذهب السيئات شرط التوبة كان المكفر للسيئات هو التوبة
ولم يجر ان يقال ان الحسنات تذهب السيئات الا ان يقال التوبة من اعظم
الحسنات وهي المراد في الاله من ثواب اطلاق العام على الخاص وقد اجاب
الامام عليه السلام على من سأل عن ذلك فقال ان الحسنات والالام من ثواب
التوبة لم يفته استحقاقها والذراجهند وارادهم هذا ومن الهدى التوفيق في التوبة
فازها السيئات الحسنات هو ما عرفناه بالالام من كون الحسنات من اسباب
التوبة المذهبه للسنه وكذلك القول في الامراض واما حبر عابثه عز اللى
المجهد في الالام فما لى بجهه وما اضلكم من مصيبه ما استدل بدينكم وفي
قراء بعضهم فيما كتب تدبره وبعضهم عن غير انتهى قد
مثل كلام الناصح عليه السلام الذي تقدم ذكره من وابه النسي عنه
من غير من كلامهم من وجهين اولهما انه في القسم الثاني من كلامه
وهو ان بعض القوم لا يوجب جرحا النار بل يكون عقابه واليه ناسا
كلامه هو من وجه اخر لا يوجب قول ان بعض القوم يعاقب الله
والله يتا ولا في الاخر لكنه لا يعظم الثواب بقدره والله اعلم

القسم الرابع الكلام في الوعد والوعد
وما يتعلق به كقول عليه السلام
هذا الكتاب له خندان عقليه وسمعه فاعقله فثقل على من استيق
على الالام وصدق ما سمع وشربط الاستحقاق وما لا يرد ذلك الاستحقاق
وما يحسن اسقاطه وما يحب وكيفية الاسقاطه واما السجده في استقبال
عليان ما يفعله اسد تعالى بالعباد مما لا يردوا للعقل اليه والوعد يستعمل
في الخير والشر فالله تعالى وعدته خيرا وعده شرارا فاذا استقبل الخير
والشر فالوعد في الخير والوعد في الشر والابعاد والوعد واما حقيقةها
في الشر فقال عليه السلام الوعد اخذ من لسانه المطيع التواريه
اخذت منه حل وعلا للعاصي بالعباد فضل قال الله عز وجل
عليهم السلام وظنوا انهم لم يوعدهم بها اي الثواب والعقاب مستحقا
وسمعت اي يحكم العقل باستحقاق المطيع للثواب واستحقاق العاصي للعقاب
والسمع ورد ذكرها بالسمع فان القرآن مملوء من ذكر الثواب والعقاب
واما ما جاز على الاعمال واما العقل فلها نذكره ان سنا الله تعالى في اخلاف
هؤلاء هل يمكن الاستدلال بالسمع وحده على استحقاق العقاب ولا يمكن
هو موكد لوليل العقل فقال القاضي عبد الجبار استحقاق العقاب لا يعل العقل
والشرع موكد لتبين العقل وقال الشيخ ابو رشيد يجوز دلاله الشرع
عده دلاله مستفاده عن العقل وقالنا في الجبره بل الالمان الاستحقاق
والحكم العقل في ذلك كما تقدم من شارح مذهبهم في ذلك الكتاب في مثل
قولهم ان العقل لا يرد ذلك استحقاق الثواب هل هو القسم المقتضى الموسوي
من العبدية وان الراوي يبيننا نصوص العقل في ذلك الاستحقاق لما توجب
وتصويته عاقر الخي على اللسانه بل ولا ان العقل يحكم هذا الاستحقاق لما توجب
وطوله عليه السلام اراد الرد على من ذكر حكم العقل من الجبره لانه اراده
الاحتجاج على وجوب الثواب والعقاب على سببانه لانه لا واجب على سببانه
تجارت ولا ان الطاعات بشر لله تعالى في مقابله النعمه وحينئذ لا يحكم العقل
باستحقاق طلب المكافاه من الله سبحانه بالثواب عليها ولا يجوز ان يقال العقاب
حق لله تعالى لاستوفاه لانه حل وعلا اعنى الاعين عن احتياجه الى الخوف
واما هو حق الرجوع الى المكلفين لانه مصلحة لهم وضرر عن ذلك القبحه
وكفران المصم ولو لم يكن في العباد مستحقا عقلا لكان المكلف
معربا القبحه والاعمال الفسقه فيح لايقال اذا قلتم ان العقاب ليس حقا لله تعالى
لكونه عسا عن احتياجه الى الخوف فيعلم ان يكون المنكره تعالى عن واجب
المكلف لانه لا وجه لوجوبه الا كونه حقا للمكلف المصم وان الله سبحانه تعالى
لانا نقول لا سوا فان شكر المصم حق للمصم لا يصح اسقاطه بقطره العقل